دور المصارف التجارية في دعم المشروعات الصغري والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة - دراسة تطبيقية علي المصارف التجارية الليبية

د . فوزي محمود اللافي الحسومي
المعهد العالي للعلوم والتقنية / ليبيا Foze28@gmail.com

الملخص:

هدفت الدراسة إلي التعريف بالتنمية المستدامة ، التعرف علي الدور الذي تلعبه المصارف التجارية في تحقيق ابعاد التنمية المستدامة، دور المصارف التجارية في دعم المشروعات الصغيرة لتحقيق التنمية المستدامة، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كما استخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات، توصلت الدراسة الي عدة نتائج أهمها ان المصارف لا تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية حيث جاءت العبارة تساهم المصارف التجارية في تحقيق التنمية الاقتصادية بأقل متوسط حسابي بلغ 2.46 وانحراف معياري 1.4 بغير موافق بشدة، ان المصارف لا تساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية حيث جاءت العبارة تساهم المؤسسة في دعم البني التحتية والمناسبات الاجتماعية بأقل متوسط حسابي بلغ 1.76 وانحراف معياري 1.15 بغير موافق بشدة،

ان المصارف لا تساهم في تحقيق التنمية البيئية، حيث جاءت العبارة تقوم المصارف بتوفير المتطلبات اللازمة لحماية الموظفين من فيروس كارونا بأقل متوسط حسابي بلغ 1.99 وانحراف معياري 1.3 بغير موافق بشدة، ان المصارف لا تساهم في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث جاءت العبارة وجود هيئات حكومية او استثمارية تعمل بدور الوسيط والكفيل لقروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأقل متوسط حسابي بلغ 2.1 وانحراف معياري 1. 11 بغير موافق، ما يدل علي ان المصارف لا تساهم في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الكلمات المفتاحية : التنمية المستدامة – المصارف التجارية – المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المقدمة :-

ان التنمية المستدامة قضية عالمية تتمثل في الاستغلال السليم والمستدام للموارد المتاحة بالدول، وترشيد استخدام المواد والطاقات والثروات والتطورات التقنية، واستغلال الفرص ومواجهة التحديات التي تفرضها الظروف المحيطة بالمؤسسات فعملية التنمية تحتاج لدراسة الظروف الطبيعية والعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الداخلية والخارجية، ومواكبة التغيرات والتطورات التقنية والتكنولوجيا الحديثة ,بحيث يتم التركيز علي تنمية وتطوير الموارد البشرية والتي تفرض علي المؤسسات متابعتها لتحقيق التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية المتقدمة .

لتحقيق التنمية المستدامة تحتاج تطور القطاع الاقتصادي من خلال المشروعات الاقتصادية المختلفة، ويكون بالدعم المالي من المصارف التجارية لإنشاء مشروعات جديدة لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء علي البطالة وتوفير في عمل لتحقيق الرفاهية للمجتمع .

المحور الاول : منهجية البحث

أولا : مشكلة البحث :-

من خلال ملاحظة الباحث بعدم الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا والحاجة الي تنفيذها لتحقيق التنمية المستدامة والمتمثلة في الهذر الكبير في المخلفات المختلفة حيث يتم وضعها في مكبات القمامة وحرقها والتخلص منها

[1] **المؤلف المرسل:** د . فوزي محمود اللافي الحسومي **الإيمايل:** foze28@gmail.com

والمتمثلة في النفايات الورقية والبلاستكية والخشبية والمعدنية وهو ما يعد هدر للموارد الطبيعية للدولة وندرتها وتأثيرها علي البيئة المحيطة بها وما تسببه من اضرار اجتماعية واقتصادية وللعمل علي علاج وحل لهذه المشكلة ، اقامة مشروعات صغيرة لا ادارة هذه المخلفات اتضح بان تكاليفها مرتفعة و ان هذه المشروعات بحاجة الي تمويل ودعم مالي لتنفذها الذي يكون عن طريق المصارف التجارية لتوفير الدعم المالي لها .

تنحصر مشكلة الدراسة في الاجابة عن التساؤلات التالية :

- ما هي التنمية المستدامة ؟
- ما دور المصارف التجارية في تحقيق التنمية المستدامة ؟
- كيف تحقق المصارف التجارية التنمية المستدامة ؟
- ما هي التحديات التي تواجه المصارف في تحقيق التنمية المستدامة ؟

ثانيا : أهداف البحث :-

تسعي هذه الدراسة إلي التعرف علي دور المصارف التجارية في تحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال الأهداف التالية :

1- التعريف بالتنمية المستدامة .
2- التعرف علي الدور الذي تلعبه المصارف التجارية في تحقيق ابعاد التنمية المستدامة .
3- الكشف علي التحديات التي تواجه المصارف التجارية لتحقيق التنمية المستدامة .
4- دور المصارف التجارية في دعم المشروعات الصغيرة لتحقيق التنمية المستدامة .

ثالثا : فرضيات الدراسة :-

- لا توجد علاقة للمصارف التجارية في تحقيق ابعاد التنمية المستدامة .
- لا توجد علاقة للمصارف التجارية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

رابعا : أهمية البحث :-

تمكن أهمية الدراسة من خلال الأتي :-

1- تهتم الدراسة بالتعريف بالتنمية المستدامة .
2- تبين الدراسة دور المصارف التجارية الليبية في تحقيق التنمية المستدامة .
3- مواكبة اخر التطورات البحثية في التنمية المستدامة وتسخيرها في تحقيق التنمية في ليبيا .
4- يأمل الباحث أن تضيف نتائج هذه الدراسة ان تساهم في ابراز ومعرفة دور المصارف التجارية لتحقيق التنمية المستدامة بليبيا .

خامسا : منهج البحث :-

استخدم الباحث المنهج الوصفي، المنهج التحليلي ، المنهج التاريخي، والاستعانة بالاستبيان كأداة لجمع المعلومات .

سادسا الدراسات السابقة :-

تناول الباحث بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، وفيما يلي عرض بالدراسات السابقة :

1- **دراسة (رحاب، الفراح، 2018)** دور المصارف والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، هدفت هده الدراسة الي التعرف علي الدور الذي تلعبه المصارف والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد توصلت الدراسة الي عدة نتائج أهمها وجود دور للمصارف والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، توصيات الدراسة أهمها ايجاد سبل لدعم المصارف لاستخدام صيغ التمويل الاسلامي لتمويل المشروعات الصغيرة .

2- **دراسة (الساعدي، 2016)** دور النظام المصرفي في تحقيق التنمية الاقتصادية، هدفت الدراسة الي التعرف علي أهمية القطاع المصرفي الجزائري ومدي مساهمته في الاقتصاد الجزائري، وتحديد العوامل المؤثرة علي حجم الائتمان المصرفي كأحد أوجه التمويل المصرفي، وقياس حجم الائتمان الممنوح من القطاع المصرفي الي الاقتصاد الجزائري، توصلت الي عدة نتائج أهمها أهم مشكل يقف كحاجز أمام عملية التنمية الاقتصادية هو مشكل التمويل، والجزائر تعتمد علي التمويل المصرفي لتحقيق تنميتها الاقتصادية .

3- **دراسة (كبر، 2016)** اثر التمويل المصرفي في القطاعات الاقتصادية في السودان هدفت الدراسة لمعرفة أثر التمويل المصرفي علي القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد السوداني كدراسة تحليلية علي القطاعات الاقتصادية (الزراعية، الصناعية والخدمية) . قامت الدراسة علي فرضيات أهمها توجد علاقة مباشرة وايجابية ذات دلالة إحصائية بين التمويل المصرفي الزراعي الموجه للناتج الزراعي وأن هناك علاقة طرديه بين التمويل المصرفي الصناعي الموجه للإنتاج الصناعي توصلت الدراسة الي أن التمويل المصرفي الموجه للقطاعات الاقتصادية الرئيسية (القطاع الزراعي والصناعي والخدمي) قد أدي الي زيادة كبيرة في نواتجها .

المحور الثاني : الاطار النظري للبحث :-

المبحث الاول : مفهوم التنمية المستدامة :-

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة مفهوما جديدا أو مبتكرا في الفكر التنموي اذ لا يوجد تعريف متفق عليه عالميا، وتعريف كل من مصطلح التنمية ومصطلح الاستدامة علي حدا .

اولا : تعريف التنمية :-

1. هي تنمية حقيقية مستمرة ومتواصلة هدفها وغايتها الانسان تؤكد علي التوازن بين البيئة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بما يسهم في تنمية الموارد الطبيعية وتمكين وتنمية الموارد البشرية وإحداث تحولات في القاعدة الصناعية والتنمية علي اساس علمي مخطط وفق استراتيجية محددة لتلبية احتياجات الحاضر والمستقبل للمجتمعات . (أبو المعاطي، 2014)

2. بأنها التنمية المستمرة، والعادلة، والمتوازنة، والمتكاملة، والتي تراعي البعد البيئي في جميع مشروعاتها والتي لا تجني الثمار للأجيال الحالية علي حساب الاجيال القادمة . (أبو النصر، 2014، ص 82)

3. التنمية البشرية المستدامة بأنها توسيع اختيارات الناس وقدراتهم من خلال تكوين راس مال اجتماعي يقوم بتلبية احتياجات الاجيال الحالية بصورة عادلة دون الاضرار بحاجات الاجيال القادمة . (ربيعي، 2016، ص 13)

4. يري الباحث بان التنمية المستدامة هي عملية يشترك في جميع افراد المجتمع للعمل علي احداث تغيير ايجابي شامل ومستمر في جميع القطاعات المختلفة لتحسين مستوي معيشة الافراد وتحقيق الرفاهية في المجتمع .

ثانيا : خصائص التنمية المستدامة :-

1- هي عملية متعددة ومترابطة الابعاد تقوم علي اساس التخطيط والتنسيق بين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية .

2- هي تنمية طويلة المدي تنصب علي مصير ومستقبل الاجيال القادمة فهي تراعي توفر حق الاجيال الحاضرة واللاحقة من الموارد الطبيعية والإنصاف بين الجيل الحالي واللاحق .

3- الانسان هو وسيلة تحقيق التنمية المستدامة فهي تولي اهتماما كبيرا للجانب البشري وتنميته وتلبية حاجاته ومتطلباته الاساسية .

4- احداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات المجتمع بطرقة تحقق التوازن بين التنمية الاقتصادية والبيئية .

5- التوفيق بين التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية مع المحافظة علي البيئة . (بلوط، 2005، ص 358)
6- تنمية متكاملة تقوم علي التنسيق والتكامل بين سياسات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمار والاختبار التكنولوجي والشكل المؤسسي، مما يجعلها تعمل بانتظام داخل المنظومة البيئية .
7- تنمية تراعي حق الاجيال القادمة في الموارد الطبيعية، الحفاظ علي المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية .
8- تلبية الحاجات الاساسية والضرورية من الغداء والملبس والخدمات الصحية وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر المادية والاجتماعية . (ذبيحي، 2009، ص 24)

ثالثا : اهداف التنمية المستدامة :

تهدف التنمية المستدامة الي تحقيق مجموعة من الاهداف منها : (أبو المعاطي، 2014)

1- المحافظة علي التوازن بين الموارد المتاحة والحاجات الاساسية للبشر علي المدي البعيد مع ترشيد الاستفادة منها وتحديد اولويات الموارد المستخدمة .
2- تحديد مزيدا من العدالة للفئات الاكثر حرمانا او المتعرضة للخطر في المجتمع وتحسين جودة الحياة والعمل والبيئة .
3- اكتشاف وتشجيع وتنمية القدرات البشرية في المجتمعات بما يمكنها من ان تكون مبدعة وقادرة علي استخدام التكنولوجيا المناسبة في استخدام الموارد الطبيعية وجهود الموارد البشرية .
4- المساهمة في تطور المؤسسات في المجتمع وزيادة كفاءتها وفاعليتها وتوجيه الموارد البشرية في استخدام الموارد المالية والمادية والتنظيمية في تنمية المجتمع حاضرا ومستقبلا .

تري منظمة الامم المتحدة بان اهداف التنمية المستدامة هي : (الامم المتحدة ,1987)

1- تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية .
2- ترشيد استخدام وحفظ الموارد الطبيعية من اجل الاجيال القادمة .
3- بناء مدن امنة وإنسانية مستدامة .
4- تعزيز النمو الاقتصادي والتوظيف المنتج لجميع القادرين علي العمل .
5- ضمان الحصول علي طاقة حديثة ونظيفة للجميع .
6- ضمان جودة تعليم للجميع وتعزيز فرص التعليم للجميع .
7- ضمان حياة صحية وتعزيز مستوي معيشي مناسب لجميع افراد المجتمع .

رابعا : ابعاد التنمية المستدامة :

1- البعد الاجتماعي :

يركز علي ان الانسان يشكل جوهر وأساس التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية الي جميع المحتاجين لها .

من المؤشرات الاجتماعية المستخدمة في قياس التنمية المستدامة : (أبو النصر، 2014، ص 92)

- نسبة التعليم والأمية في المجتمع
- الخدمات الصحية المتوفرة
- نسبة المواليد والوفيات
- عدد منظمات المجتمع المدني وخاصة الاهلية
- الخدمات الاجتماعية الاهلية المتوفرة

- الوعي الثقافي ومدي تقبل الاخر
- اخدمات الاجتماعية الحكومية المتوفرة

2- البعد البيئي :

يركز علي مراعاة الحدود البيئية لكل نظام بيئي حدود معينة يعمل بها وفي حالة تجاوزها يتدهور النظام البيئي تكون محددة للاستهلاك والتلوث والنمو السكاني واستنزاف المياه وجرف التربة وقطع الغابات .

من المؤشرات البيئية المستخدمة في قياس التنمية المستدامة : (أبو النصر، 2014، ص 94)

- زراعة الاشجار والمحافظة عليها وزيادة المساحات الخضراء
- المحافظة علي المسطحات المائية
- المحافظة علي الاراضي الزراعية
- مكافحة التصحر
- التحول نحو استخدام الطاقة النظيفة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح
- حماية الكائنات الحية
- التخفيف من استهلاك الورق
- تطبيق فكرة المدن الخضراء والذكية
- تدوير المعدات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات وجعل الاعمال المكتبية تتم الكترونيا
- نشر ثقافة المحافظة علي البيئة

3- البعد الاقتصادي :

يعني استمرارية وتعظيم الرفاهية الاقتصادية لأطول فترة زمنية ممكنة من خلال توفير المقومات الاساسية مثل الطعام والمسكن والنقل والملبس والصحة والتعليم بصورة افضل (مراد، 2010، ص 135)

من المؤشرات الاقتصادية المستخدمة في قياس التنمية المستدامة : (أبو النصر، 2014، ص 90)

- متوسط الدخل القومي
- متوسط الدخل الفرد
- حجم قطاع الصناعة
- حجم قطاع الزراعة
- حجم الانتاج
- مدي وفرة الموارد الطبيعية
- حجم الاستهلاك
- معدلات التصدير
- معدلات الاستيراد
- حجم الدين الداخلي
- حجم الدين الخارجي
- القيمة الشرائية للعملة المحلية

يمكن تحديد مجموعة من الابعاد لتحقيق التنمية هي :

1- التنمية كعملية : عبارة عن مجموعة من المراحل والخطوات المتفاعلة والمتداخلة معا، التي من خلالها ينتقل المجتمع من النمط البسيط الي النمط الاكثر تعقيدا والتركيز علي التغيرات المتتابعة والمتتالية .

2- التنمية كبرنامج : يكون التركيز علي مجموعة من الانشطة متمثلة في البرنامج المحدد للعمل به .

3- التنمية كحركة : يكون التركيز موجه نحو التقدم وتصبح التنمية نوعا من التنظيم .

4- التنمية كمنهج : مجموعة من الخطوات التي يجب الاسترشاد بها والتي تتضمن التركيز علي المرحلة النهائية للعمل، فهي وسيلة لتحقيق غاية . (أبو النصر، 2014، ص 66)

خامسا : عوامل نجاح التغيير في المنظمات :

1- وجود المناخ الملائم لقبول التغيير وعدم مقاومته .

2- دعم القيادة الادارية في المنظمة لعملية التغيير والتطوير .

3- توافر الموارد البشرية والمادية والتقنية التي تساعد علي التغيير والتطوير .

4- تكوين فريق هندسة التغيير من اصحاب الكفاءة الذين يمتلكون المهارات اللازمة للتغيير والتطوير .

5- مشاركة العاملين في التغيير . (أبو النصر، 2014، ص 52)

6- ضرورة أن يكون هناك تخطيط استراتيجي لتكنولوجيا المعلومات في المنظمات لكي تتمكن من تطوير ميزتها التنافسية والحفاظ علي مركزها ولتحقيق هذا يجب أن تقوم المؤسسات بالتفكير الابداعي ويتضمن فهم قدرات النظام الحالي والتطلع لتحقيق ميزات مستقبلية للمنظمة . (الحسومي، 2018, ص 106)

سادسا : اهمية التنمية المستدامة للمؤسسة :

1- التنمية المستدامة عامل من عوامل ضمان بقاء المؤسسة، حيث تسعي المؤسسات الي الاهتمام بالتنمية المستدامة، وذلك لضمان بقائها في ظل الظروف المحيطة بها .

2- التنمية المستدامة عنصر من عناصر الانتاج، يجب ان تطور المؤسسة باستمرار من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية اتجاه كل الاطراف التي تتعامل معها وتحيط بها .

3- التحكم في التكاليف : لكي تنخرط المؤسسات في التنمية يجب ان تعمل علي التحكم في التكاليف البيئية والاجتماعية بمواجهة حوادث العمل بالاعتماد علي التحسين المستمر .

4- التنمية المستدامة عنصر من عناصر الأداء : اندماج المؤسسة في المؤسسة يسمح لها بمرور الزمن الحصول علي اثار ايجابية تلبي متطلبات الزبائن مع الاحتفاظ بتحسين الانتاجية مع الاهتمام بالبعد الاجتماعي .

5- الانتاج الجيد بواسطة الفاعلية البيئية : تشجع المؤسسة ان تكون اكثر تنافسية وأكثر ابتكار وأكثر مسؤولية علي المستوي البيئي وتشجع الفاعلية البيئية المؤسسة بان نتج اكثر بموارد اقل ويكون بإعادة تدوير النفايات لتفادي التبذير والتلوث والتوفير من الناحية المالية والبيئية .

6- تلبية رغبات ومتطلبات المستهلكين والعمال : وهي من الصعوبات التي تعاني منها المؤسسات الاقتصادية والخاصة بمواردها البشرية . (بقة ، 2008، ص 149)

المبحث الثاني : المصارف التجارية :-

اولا : تعريف المصارف التجارية

1- هي المؤسسات التي تتلقي الاموال من المودعين علي شكل ودائع وتستخدمها لحسابها الخاص في عمليات الخصم والائتمان او في العمليات المالية . (بخراز، 2000، ص 62)

2- هي التي تتخصص في تلقي الودائع ومنح القروض بيع وشراء الاوراق المالية وتحصيل الاوراق التجارية وبيع وشراء العملة الاجنبية وفتح الاعتمادات المستندية وإصدار خطابات الضمان . (عطية، 2010، ص 12)

3- يري الباحث بان المصارف التجارية مؤسسات مالية تتلقي الاموال من المودعين وتقوم باستثمارها في شكل قروض ودعم للمشروعات التي تحتاج اليها الدولة لتحقيق التنمية المستدامة بها .

ثانيا : اهمية المصارف التجارية :

1- بدون وساطة المصارف التجارية يتعين علي المستثمر ان يجد صاحب المال والعكس بالشروط والمدة الملائمة للطرفين .

2- تستطيع المصارف ان تدخل في مشاريع طويلة الاجل لوجود الارصدة لديها، والمشاريع ذات المخاطر العالية .

3- وساطة المصارف التجارية تزيد من السيولة في الاقتصاد، تقديم اصول مالية متنوعة المخاطر وبشروط مختلفة للمستثمرين لتحقيق جميع الرغبات . (الموسوي، 1999، ص 278)

4- تعجيل معدل دوران تكوين راس المال : تكوين راس المال من المحددات المهمة لتطوير وتنمية الاقتصاد وذلك عبر التشجيع علي تنمية عائدات الادخار بين الافراد وتعبئة هذه المدخرات وإعادة توجيهها وجعلها مدخرات منتجة ومفيدة في التنمية الاقتصادية للبلد .

5- منح الائتمان والتمويل : تعد المصارف التجارية مصدرا مهما للتمويل والحصول علي الائتمان بالنسبة للصناعة والتجارة وهو عماد التطور الاقتصادي وشريان التجارة المحلية والدولية .

6- دعم الصناعات المطلوبة في البلد : يعمل المصرف وبحسب السياسة المالية في البلد تقديم الموارد المالية اللازمة للصناعات المطلوب تنميتها في البلد من اجل قيامها بتامين المواد الاولية وغيرها من مدخلات العمل الانتاجي وبالتالي التأثير والتحكم بحجم الصناعات المطلوب تنميتها وفق سياسة الدولة

7- التطور الاقليمي : يمكن ان تلعب المصارف التجارية دورا هام في تطوير اقتصاد البلد عبر موازنة النمو الاقتصادي في البلد الواحد وأقاليمه حيث تعمل علي نقل الاموال الفائضة من منطقة إلي اخري بحاجة لهذه الاموال مم يساهم في استغلال الثروات الوطنية بالصورة الامثل وبالتالي تنمي الاقتصاد الوطني .

8- تعزيز تطور الصناعة : تحتاج الصناعات اليوم إلي تمويل مستمر وهذا ما تقوم به المصارف التجارية عبر تقديم قروض طويلة الاجل للمصانع والصناعيين وتقوم بتقديم قروض قصيرة ومتوسطة الاجل بالإضافة إلي شراء المعدات والآلات عبر استخدام نظام تسويات للمدفوعات مع تلك البلدان .

9- تحقيق الاهداف الاجتماعية – الاقتصادية : تتجه المصارف التجارية إلي تنفيذ اهداف اقتصادية ذات رؤى اجتماعية تهدف إلي تطوير المجتمع ومساعدة الطبقات الاجتماعية ذات الدخل المحدود عبر برنامج قروض ميسرة او دعم شريحة معينة من الافراد مثل المقبلين علي الزواج او دوي الاحتياجات الخاصة .

ثالثا : وظائف المصارف التجارية :

1- تقوم المصارف التجارية بتجميع مدخرات العملاء في شراء الاصول والاستثمار بواسطة ادارة متخصصة في المصرف بإدارة الاستثمار.

2- تقوم المصارف بتحصيل مستحقات العملاء من مصادر مختلفة وسداد ديونهم لمستحقيها في داخل الدولة وخارجها

3- القيام بعملية الاقراض ومنح الائتمان وخلق وسائل دفع جديدة .

4- التعامل بالأوراق المالية علي اختلاف انواعها .

5- استبدال العملات الاجنبية بالعملة المحلية وبالعكس . (عبد المطلب، 2007، ص 124)

المبحث الثالث : المؤسسات الصغيرة :

تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

هي مجموعة من المشروعات تقوم بالإنتاج علي نطاق صغير وتستخدم رؤوس اموال صغيرة وتوظف عددا محدودا من الايدي العاملة وتتبع اسلوب الانتاج الحديث اللألي وتطبق مبدأ تقسيم العمل . (منال، 2001، ص 307)

يعرف الباحث المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنها مجموعة من المشروعات تستخدم عدد قليل من العاملين وتحتاج الي راس مال صغير وتعمل بمواد خام وآلات الانتاجية محلية سهلة الانشاء والاستخدام وقليلة التكلفة الاستثمارية والتشغيلية، وتحقق دعم لاقتصاد الوطني والمجتمع .

أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

- انشاء انشطة اقتصادية جديدة سلعية او خدمية .
- استحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة لأصحاب المؤسسات وغيرة مباشرة للعاملين معهم .
- توفير فرص عمل للباحثين عن عمل في هذه المؤسسات والمساهمة في القضاء علي البطالة .
- مساعدة المؤسسات الكبيرة في اسعادة كل حلقات الانتاج غير المربحة وغير الهامة، يمكن ان تكون حلقة وصل بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها والتي تستخدم نفس المذخلات .
- تشكل احد مصادر الدخل بالنسبة لأصحابها ومستخدميها كما تشكل مصدرا اضافيا لتنمية العائد المالي للدولة . (محروس، 1992، ص 211)

خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة :

- سهولة انشائها فهي لا تتطلب اموالا كبيرة لإنشائها وتمويلها، وتعتمد علي مستلزمات انتاج محلية .
- هيكلها التنظيمي بسيط يعتمد علي مستويات اشراف محدودة .
- تستخدم نظام معلوماتي غير معقد يتلاءم مع نظام اتخاذها للقرارات .
- لا تتطلب مساحات كبيرة لإقامتها وتحتاج إلي تجهيزات بسيطة مما يجعل تكاليفها منخفضة .
- تستخدم تكنولوجيا اقل تتناسب مع ظروفها المحلية سهلة التشغيل .
- تتميز بالمرونة في اعمالها وعملياتها الانتاجية بما يمكن تعديلها وفقا للظروف المتاحة والمحيطة بالمؤسسة .

اهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة :

- تحقيق توازن هيكل النشاط الانتاجي وتنويع وتوسيع تشكيلة المنتجات وخدمات الانتاج في الهيكل الاقتصادي .
- توفير فرص العمل الحقيقيه المنتجة ومكافحة مشكلة البطالة .
- استثمار وتعظيم المدخرات المحلية .
- العمل كصناعات داعمة للأنشطة الكبيرة والمتوسطة .
- استخدام التكنولوجيا المحلية ونشر القيم الصناعية الايجابية .
- المساهمة في تحقيق سياسة احلال الواردات . (نصر، 2002، ص 9)

المحور الثالث : الدراسة الميدانية :-

اولا : مجتمع وعينة الدراسة :-

يتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين المصارف التجارية الليبية فروع ادارة المنطقة الغربية، اما عينة الدراسة بلغت 98 موظف تم توزيع الاستبيان عليهم وبعد فترة زمنية تم جمع الاستبيانات من اجل تحليلها، تم الحصول علي 94 استبيان ,الجدول التالي يوضح الاستبيانات الموزعة والمسترجعة وغير المسترجعة .

جدول (1) يوضح عدد الاستبيانات الموزعة والمسترجعة والغير مسترجعة

عدد الاستبيانات	الاستبيانات الموزعة	الاستبيانات المرجعة	الاستبيانات غير المرجعة
المجموع	97	94	3
النسبة	100	% 97	% 3

المصدر من اعداد الباحث

تأنيا : تحليل اجابات الاستبانة :

1- وصف اجابات افراد عينة الدراسة علي ابعاد التنمية المستدامة بالمصارف التجارية :

جدول (2) الاحصائيات الوصفية لإجابات افراد عينة الدراسة المتعلقة بالبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

	1 – البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة				
الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	مستوي الموافقة
1	تسعي المصارف لتقديم الخدمات المالية لتحقيق قيمة اقتصادية مضافة تساهم في الناتج الوطني	4.36	1.08	87.2	موافق بشدة
2	هناك ترشيد اقتصادي في استعمال الطاقات والموارد في المصرف	4.38	1.12	87.6	موافق بشدة
3	يتحصل الموظفين علي علاوات سنوية بشكل عادل	3.26	1.41	65.2	محايد
4	يتم تحديث الأجهزة والمعدات باستمرار وفقا للتطورات التكنولوجية	2.72	1.53	54.4	محايد
5	تساهم المصارف في زيادة فرص التشغيل	2.62	1.39	52.4	محايد
6	تعمل المصارف علي التواصل مع عملائها لمعرفة توقعاتهم	2.47	1.4	49.4	غير موافق
7	تساهم المصارف التجارية في تحقيق التنمية الاقتصادية	2.46	1.4	49.2	غير موافق
لجميع المحاور		**3.19**	**1.33**	**63.8**	**محايد**

المصدر من اعداد الباحث اعتماد علي مخرجات spss .

تشير معطيات الجدول رقم (2) إلي ان متوسط العبارات التي تقيس البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة تتراوح ما بين **{ 4.38 – 2.46 }** وانحراف معياري قدره**{1.08 – 1.53 }** ، وقد بلغ المعدل العام للفقرات قدر **3.19** وانحراف معياري مقداره **1.33**، حيث كانت أغلب المتوسطات الحسابية للعبارات بمستوي درجة محايد حيث جاءت بالمرتبة الاولي هناك ترشيد اقتصادي في استعمال الطاقات والموارد في المصرف والتي بلغ متوسطها الحسابي **4.38** وانحراف معياري **1.12** وهي تقع عند مستوي الموافقة بشدة، حيث جاءت العبارة تساهم المصارف التجارية في تحقيق التنمية الاقتصادية بأقل متوسط حسابي بلغ **2.46** وانحراف معياري **1.4** بغير موافق بشدة، ما يدل علي ان المصارف لا تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية .

جدول (3) الاحصائيات الوصفية لإجابات افراد عينة الدراسة المتعلقة بالبعد الإجتماعي للتنمية المستدامة

	2- البعد الاجتماعي للتنمية				
الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	مستوي الموافقة
1	تساهم المصارف في دعم البني التحتية للمجتمع المحلي كالطرق والمراكز الصحية والمدارس	1.84	1.3	36.8	غير موافق
2	تساهم المصارف في منح قروض للشباب للمقبلين علي الزواج	1.76	1.15	35.2	غير موافق بشدة
3	تساهم المصارف في منح قروض للباحثين عن عمل	1.77	1.18	35.4	غير موافق بشدة
4	تعمل المصارف علي تلبية احتياجات المجتمع بأسلوب يتوافق مع القيم الاخلاقية للمجتمع	1.97	1.31	39.4	غير موافق
5	تلتزم المصارف بممارسة الأعمال التي تتوافق مع القوانين المحلية السارية في المجتمع	2.61	1.52	52.2	محايد
6	للمصارف خطة طوارئ في حالة حدوث كوارث بيئة	2.82	1.56	56.4	محايد
7	تساهم المصارف بصورة فاعلة في اتاحة فرص التدريب لطلبة الجامعة والمعاهد	1.87	1.36	37.4	غير موافق
8	تساهم المصارف في دعم البني التحتية والمناسبات الاجتماعية	1.76	1.15	35.2	غير موافق بشدة
لجميع المحاور		2.05	1.38	41	غير موافق

المصدر من اعداد الباحث اعتماد علي مخرجات spss .

تشير معطيات الجدول رقم (3) إلي ان متوسط العبارات التي تقيس البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة تتراوح ما بين { 2.82 – 1.76 } وانحراف معياري قدره{ 1.56 – 1.15 } ، وقد بلغ المعدل العام للفقرات قدره 2.05 وانحراف معياري مقداره 1.38، حيث كانت أغلب المتوسطات الحسابية للعبارات بمستوي درجة غير موافق حيث جاءت بالمرتبة الاولي للمصارف خطة طوارئ في حالة حدوث كوارث بيئة والتي بلغ متوسطها الحسابي 2.82 وانحراف معياري 1.56 وهي تقع عند مستوي الموافقة محايد، حيث جاءت العبارة تساهم المؤسسة في دعم البني التحتية والمناسبات الاجتماعية بأقل متوسط حسابي بلغ 1.76 وانحراف معياري 1.15 بغير موافق بشدة، ما يدل علي ان المصارف لا تساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية .

جدول (4) الاحصائيات الوصفية لإجابات افراد عينة الدراسة المتعلقة بالبعد البيئ للتنمية المستدامة

	3- البعد البيئي				
الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	مستوي الموافقة
1	تعمل المصارف علي نشر ثقافة بيئية تراعي معايير الايزو البيئية للحد من التلوث البيئي	2.18	1.45	43.6	غير موافق
2	ان السياسة البيئية للمصرف موثقة وتوضح لكل العاملين	2.3	1.57	46	غير موافق
3	تعقد المصارف ندوات ومحاضرات لنشر الوعي البيئي لدي الموظفين	2.34	1.61	46.8	غير موافق
4	تضمن السياسة البيئية للمصرف التزاما بالتحسين المستمر ومنع التلوث	2.29	1.64	45.8	غير موافق
5	تتبع المصارف تقنيات حديثة للتخلص من النفايات والمخلفات	2.13	1.61	42.6	غير موافق
6	توفر ادارة المصرف المواد الاساسية للتنفيذ والرقابة علي نظام الإدارة البيئية	2.02	1.55	40.4	غير موافق
7	تراجع الإدارة العليا في المصرف نظام الإدارة البيئية برامج وإجراءات لتدقيق نظام الإدارة البيئية دوريا	2.02	1.55	40.4	غير موافق
8	تقوم المصارف بتأهيل وتدريب وتمكين العاملين في مجال الصحة والسلامة المهنية والتحسين المستمر لنظام ادارة السلامة والصحة المهنية	2.83	1.79	56.6	محايد
9	تقوم المصارف بتوفير المتطلبات اللازمة لحماية الموظفين من فيروس كارونا	1.99	1.3	39.8	غير موافق
لجميع المحاور		2.23	1.59	44.6	غير موافق

المصدر من اعداد الباحث اعتماد علي مخرجات spss .

تشير معطيات الجدول رقم (4) إلي ان متوسط العبارات التي تقيس البعد البيئي للتنمية المستدامة تتراوح ما بين { 2.83 – 1.99 }وانحراف معياري قدره{ 1.79 – 1.3 } ، وقد بلغ المعدل العام للفقرات قدره 2.23 وانحراف معياري مقداره 1.59، حيث كانت أغلب المتوسطات الحسابية للعبارات بمستوي درجة غير موافق حيث جاءت بالمرتبة الاولي تقوم المصارف بتأهيل وتدريب وتمكين العاملين في مجال الصحة والسلامة المهنية والتحسين المستمر لنظام ادارة السلامة والصحة المهنية والتي بلغ متوسطها الحسابي 2.83 وانحراف معياري 1.79 وهي تقع عند مستوي الموافقة محايد، حيث جاءت العبارة تقوم المصارف بتوفير المتطلبات اللازمة لحماية الموظفين من فيروس كارونا بأقل متوسط حسابي بلغ 1.99 وانحراف معياري 1.3 بغير موافق بشدة، ما يدل علي ان المصارف لا تساهم في تحقيق البعد البيئي للتنمية .

جدول (5) الاحصائيات الوصفية لإجابات افراد عينة الدراسة المتعلقة دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

	4- دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة				
الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	مستوي الموافقة
1	المصرف علي علم بتعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية وطلبها علي الخدمات المصرفية وفقا لمنظمات التمويل الدولية	3.32	1.46	66.4	محايد
2	المصرف لديه خطط خاصة لتقديم الخدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	2.89	1.49	57.8	محايد
3	المصرف لديه دليل للمعرفة المصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	2.45	1.29	49	غير موافق
4	ضعف الاطر القانونية والمالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وعدم وجود تنظيم اداري واضح يحدد الصلاحيات والمسؤوليات	3.85	1.35	77	موافق
5	تعقد المصارف ندوات ومحاضرات لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة	3.21	1.58	64.2	محايد
6	وجود هيئات حكومية او استثمارية تعمل بدور الوسيط والكفيل لقروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة	2.1	1.26	42	غير موافق
7	عدم القدرة علي تقديم ضمانات كافية في مثل هذه المشروعات وعدم قدرة المصرف علي تقدير مخاطر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة	3.81	1.39	76.2	موافق
8	المعوقات التنظيمية مثل القوانين واللوائح توجيهات وتعليمات المصرف المركزي	3.85	1.35	77	موافق
9	هل يقدم المصرف قروض وتسهيلات و خدمات استشارية مخصصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	2.34	1.24	46.8	غير موافق
10	قرارات البنوك مرتبطة اساسا بالضمانات قبل اي اعتبار	4.09	1.11	81.8	موافق
11	صعوبة التعامل مع اصحاب هذه المشروعات لعدم وجود دراسات جدوى اقتصادية لهذه المشروعات	3.98	1.16	79.6	موافق
12	ارتفاع نسبة التعثر المصرفي المتعلق بتمويل هذه المشروعات و ضعف العائد منها يؤثر علي تمويله	3.87	1.1	77.4	موافق
13	تزيد المشروعات الصغري معدل النمو الاقتصادي ومن ثم تخفيض معدلات البطالة	3.85	1.35	77	موافق
14	تقلل المشروعات الصغري من اختلال ميزان المدفوعات بتقليل حجم الواردات وبالتالي توفير العملة الصعبة	4.09	1.11	81.8	موافق
	لجميع المحاور	3.41	1.47	68.2	موافق

المصدر من اعداد الباحث اعتماد علي مخرجات spss .

تشير معطيات الجدول رقم (5) إلي ان متوسط العبارات التي تقيس دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة تتراوح ما بين { 4.09 – 2.1 }وانحراف معياري قدره{ 1.26 – 1.11 } ، وقد بلغ المعدل العام للفقرات قدره 3.41 وانحراف معياري مقداره 1.47، حيث كانت أغلب المتوسطات الحسابية للعبارات بمستوي درجة موافق حيث جاءت بالمرتبة الاولي قرارات البنوك مرتبطة اساسا بالضمانات قبل اي اعتبار ، تقلل المشروعات الصغري من اختلال ميزان المدفوعات بتقليل حجم الواردات وبالتالي توفير العملة الصعبة والتي بلغ متوسطها الحسابي 4.09 وانحراف معياري 1.11 وهي تقع عند مستوي الموافقة موافق، حيث جاءت العبارة وجود هيئات حكومية او استثمارية تعمل بدور الوسيط والكفيل لقروض المشروعات

الصغيرة والمتوسطة بأقل متوسط حسابي بلغ **2.1** وانحراف معياري **1. 11** بغير موافق، ما يدل علي ان المصارف لا تساهم في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

النتائج والتوصيات :

اولا : نتائج الدراسة :

1 . اظهرت نتائج الدراسة ان المصارف لا تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية حيث جاءت العبارة تساهم المصارف التجارية في تحقيق التنمية الاقتصادية بأقل متوسط حسابي بلغ **2.46** وانحراف معياري **1.4** بغير موافق بشدة، هو ما يحقق اتبات الفرضية لا توجد علاقة للمصارف التجارية في تحقيق ابعاد التنمية المستدامة.

2 . اظهرت نتائج الدراسة ان المصارف لا تساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية حيث جاءت العبارة تساهم المؤسسة في دعم البني التحتية والمناسبات الاجتماعية بأقل متوسط حسابي بلغ **1.76** وانحراف معياري **1.15** بغير موافق بشدة، وهو ما يحقق اتبات الفرضية لا توجد علاقة للمصارف التجارية في تحقيق ابعاد التنمية المستدامة .

3 . اظهرت نتائج الدراسة ان المصارف لا تساهم في تحقيق التنمية البيئية، حيث جاءت العبارة تقوم المصارف بتوفير المتطلبات اللازمة لحماية الموظفين من فيروس كارونا بأقل متوسط حسابي بلغ **1.99** وانحراف معياري **1.3** بغير موافق بشدة، هو ما يحقق اتبات الفرضية لا توجد علاقة للمصارف التجارية في تحقيق ابعاد التنمية المستدامة.

4 . اظهرت نتائج الدراسة ان المصارف لا تساهم في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث جاءت العبارة وجود هيئات حكومية او استثمارية تعمل بدور الوسيط والكفيل لقروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأقل متوسط حسابي بلغ **2.1** وانحراف معياري **1. 11** بغير موافق، ما يدل علي ان المصارف لا تساهم في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، هو ما يحقق اتبات الفرضية لا توجد علاقة للمصارف التجارية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

تأنيا : التوصيات :

1 . تكثيف اجراء البحوث والدراسات المتعلقة بالتنمية المستدامة وإشراك المصارف التجارية بها .

2 . يجب علي المصارف التجارية الاهتمام بأبعاد التنمية المستدامة، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية .

3 . العمل علي تبني المصارف لبرامج المشروعات الصغيرة والمتوسطة لمساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا .

4 . مراجعة التشريعات والقوانين المنظمة والمتعلقة بالمشروعات الصغري والمتوسطي التي تعرقل المصارف في دعم ومنح القروض والتسهيلات لتحقيق التنمية المستدامة .

5 . توفير المناخ المناسب لدعم المشروعات الصغري والمتوسطة لأهميتها الكبيرة في دعم الاقتصاد الوطني، والمشروعات الكبري، وتوفير فرص للباحثين عن عمل وتحريك العجلة الاقتصادية في البلاد لتحقيق ابعاد التنمية المستدامة .

قائمة المراجع :-

1. الموسوي، ضياء مجيد، (**1999**) ، الاقتصاد النقدي، الجزائر، دار الفكر .
2. بلوط، حسن ابراهيم ، (**2005**) ، المبادئ والاتجاهات الحديثة في ادارة المؤسسات، دار النهضة، بيروت .
3. أبو النصر، مدحت، ياسمين مدحت، (**2017**) ، التنمية المستدامة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة.
4. عبد المطلب، عبد الحميد، (**2007**) اقتصاديات النقود والبنوك، الاسكندرية ، الدار الجامعية .
5. بخراز، يعدل فريدة، (**2000**)، تقنية تسيير الجهاز المصرفي ,الجزائر، ديوان المطبوعات الجزائرية .
6. منال طلعت محمود، (**2001**) ، التنمية والمجتمع، الإسكندرية المكتب الجامعي الحديث .
7. محروس، اسماعيل محمد، (**1992**)، اقتصاديات الصناعة والتصنيع الجامعة، مصر, مؤسسة شباب .
8. كبر، اسامة حسين محمد يوسف، (**2016**)، اثر التمويل المصرفي في القطاعات الاقتصادية في السودان، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الامام المهدي.
9. عتماني محمد، ويس عائشة ، (**2016**)، دور النظام المصرفي في تحقيق التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة سعيدة .
10. ذبيحي، عقيلة، (**2009**) ، الطاقة في ظل التنمية المستدامة دراسة حالة التنمية المستدامة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية .
11. ربيعي، حسام الدين بن الطيب، (**2016**) ، تحديات التنمية المستدامة في ماليزيا، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، كلية العلوم السياسية .
12. الحسومي، فوزي محمود اللافي، (**2018**)، أثر الادارة الالكترونية في أداء العاملين، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم درمان الاسلامية .
13. مراد ناصر، (**2010**)، التنمية المستدامة وتحدياتها، مجلة التواصل، ع **26** .
14. الفراح و رحاب، فوزي عبد القادر رحاب، عبد الرزاق الطاهر، (**2019**) ، دور المصارف والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، مجلة دراسات الانسان والمجتمع، ع **8** .
15. بقة، الشريف والعائب، (**2008**) ، التنمية المستدامة والتحديات المطروحة امام المؤسسات الاقتصادية، مؤتمر التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة سطيف الجزائر .